كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
ⵜⴰⵖⵣⵓⵍⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴰⵡⵉⵏ ⵜⵙⵎⵓⵙⵉⵏ ⴰ ⵜⵙⵍⵉⵙⵉⵏ ⴰ ⵜⵙⵏⵖⵎⵉⵏ
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ECONOMIQUE ET SOCIALES

ماستر المنظمة الجنائية والحكامة الأمنية

الفوج الثاني

مادة: علم الجريمة

تحت عنوان:

# آثار التفكك الاجتماعي على الظاهرة الإجرامية

من إنجاز الطلبة:

- إكرام المطازي
- فاطمة الزهراء بنحمادي
- نجاة شريبكة
- كريمة بوتوميت
- ياسين الهماز

تحت إشراف:

الذكتور: عبد العزيز تقي الله

السنة الجامعية

2018/2017

# مقدمة:

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية، وانطلاقا من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع، فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع، وقد كان مفهوم الجريمة قديما يعزى إلى نفس المجرم الشريرة وأن الانتقام هو الأساس في رد فعل السلوك الإجرامي[1].

وليس وجه العجب في الجريمة أنها موغلة في القدم، فتلك حقيقة رواها لنا التاريخ فيما روى، بل إن الكتب السماوية تعود بالجريمة إلى عهود أشد سحقا وأبعد تصورا مما بلغه التاريخ، فهي تحكي لنا أن الإنسان لم يكد يعمر الأرض بعدما أخرج من الجنة حتى قدم للشر قربانا، فسفح دم أخيه ظلما وعدوانا وكان مصرع هابيل على يد قابيل أول جريمة على وجه الأرض، إنما وجه العجب فيما يردده بعض الباحثين عن ثبات نسبة الإجرام وهم يعنون بذلك أن كل جماعة من الناس يؤدي للجريمة ضريبة ذات نسبية ثابتة وإن اختلف الباحثون في هذا الأمر فإنهم يتفقون جميعا على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية رافقت المجتمع البشري منذ نشأته[2] .

فالجريمة من وجهة نظر الاجتماعيين تعد سلوكا مغايرا للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع والأعراف الاجتماعية عبارة عن ضغوط وضوابط تقيد سلوك الفرد. فالجريمة هنا بمفهومها العام هي أفعال تضر بالمجتمع معا، لذلك تصدى المجتمع لها في القوانين الجنائية وحددت العقوبات للمخالفين وكذلك وضع عقوبات اجتماعية للمخالفين لأعرافها وقيمها المتعارف عليها وواجب احترامها والامتثال إليها[3].

أما من الناحية القانونية فهي فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات باعتباره هو الذي يتضمن الأفعال المحرمة ويحدد مقدار عقوبتها ولما كانت الجريمة بطبيعتها عملا ضارا بالمجتمع شرع عقابا لمرتكبها[4].

وللعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة في ارتكاب وحدوث الجريمة حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره وهي تقتصر على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقا وترتبط حياته بحياتهم لفترة طويلة من الزمن، وهؤلاء هم أفراد أسرته ومجتمعه

---

[1]- فتيحة عبد الغني، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية عمان، 2001، ص 35.

[2]- مازن بشير، مبادئ علم الإجرام، دار الكتب والوثائق بغداد، 2009، ص 1.

[3]- فتيحة عبد الغني، المصدر السابق الذكر، ص 35.

[4]- مازن بشير، نفس المصدر، ص 30.

ومدرسته والأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم، وقد دلت التجارب قديما وحديثا على أن سلوك الفرد يتأثر إلى حد كبير بسلوك من حوله وبالأخص المقربين إليه، ولما كانت الجريمة سلوك يدينه القانون فإن إقدام الفرد عليه أو إحجامه عنه مردود في جانب كبير منه إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تميز مجتمعه الصغير عن غيره من المجتمعات الأخرى.

وتعتبر الأسرة من أقوى العوامل الخارجية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتتحكم في سلوكه وتوجيهه فقهيا يمارس تجاربه الأولى، ومنها يستمد خبراته وعنها يقتبس العادات والتقاليد ويعرف معنى الخطأ والصواب ومن أهم مظاهر تفكك الأسرة هو التفكك المادي الذي يراد به غياب أحد الوالدين أو كليهما معا عن نطاق الأسرة والتفكك المعنوي أي تدهور الروابط العائلية بين أفراد الأسرة الواحدة، إلى جانب المدرسة ومحيطها ،بالإضافة للعوامل الأخرى العامة كالدين والعادات والهجرة والفقر.

**إشكالية الموضوع:**

الجريمة ظاهرة اجتماعية منذ الأزل رافقت المجتمع منذ نشوئه وما تزال بصور وأشكال شتى ،و تفاعلت بتأثير وتأثر مع الظواهر الاجتماعية الأخرى ،و تعددت أسبابها ،فما هي علاقتها بالتفكك الاجتماعي ،وما هي ابرز مظاهره.

**منهج البحث:**

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج وصفي تم به رصد مفهوم التفكك الاجتماعي والجريمة عبر التاريخ وتطورهما ،بالإضافة إلى تحليل معرفة مظاهر التفكك الاجتماعي وتأثيره على الجريمة.

**خطة البحث:**

إن موضوع "أثار التفكك الاجتماعي على الظاهرة الجرمية" يحتم علينا لا محالة دراسة مفهوم الجريمة والتفكك الاجتماعي وآثاره على الظاهرة الجرمية.

ومما سبق ارتأينا تقسيم بحثنا إلى مبحثين وذلك وفق التصميم التالي:

المبحث الأول: ماهية الظاهرة الإجرامية والتفكك الاجتماعي.

المبحث الثاني: علاقة التفكك الاجتماعي بالظاهرة الجرمية.

# المبحث الأول: الظاهرة الإجرامية والتفكك الاجتماعي

إن الآثار التي تتركها الجريمة الواحدة في نفس الضحية وأسرته على المجتمع ككل أمر يدركه الجميع، فما بالك إذا تعددت الجرائم وتكررت في مكان محدود، والتي تعرف بالظاهرة الإجرامية التي تكون آثارها أعم وأخطر، وتعزى أسبابها إلى عوامل اقتصادية سياسية أو فردية ويمكن أن تكون أسباب اجتماعية وهذا ما سنحاول دراسته خلال عرضنا هذا من خلال إبراز ماهية الظاهرة الإجرامية والتركيز على عامل من العوامل الاجتماعية وهو التفكك الاجتماعي.

## المطلب الأول: ماهية الظاهرة الإجرامية

تعتبر الظاهرة الإجرامية ظاهرة تاريخية وحقيقة إنسانية لا محيد عنها، بحيث لا يكاد يخلو منها أي مجتمع كان، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة. "فقد اهتم الإنسان منذ القدم بالظاهرة الإجرامية، لكنه غالبا ما كان لها تفسيرات ميتافيزيقية (غيبية، ما وراء طبيعية)، حيث ساد الاعتقاد في العصور الوسطى بأن الجريمة هي عبارة عن أرواح شريرة تتلبس في الإنسان فيتحول بذلك إلى مجرم.

أما في العصور الحديثة فقد أصبحت الظاهرة الإجرامية محط دراسة من قبل مجموعة من العلوم المختلفة، حيث انكب الفلاسفة وعلماء الاجتماع والنفس والقانون على دراسة الظاهرة وتحليلها بشكل علمي جيد، الأمر الذي أدى إلى ولادة علم جديد يعني بدراسة وتحليل كل الظواهر الإجرامية يدعى علم الإجرام"[5].

### الفقرة الأولى: تعريف الظاهرة الإجرامية

يذهب جل خبراء البحث الجنائي إلى تحديد مفهوم الظاهرة الإجرامية باعتبارها "تكرار وقوع نوع معين من الجرائم في أماكن معينة، بأسلوب إجرامي واحد خلال فترات زمنية متلاحقة"[6]، ويحددها علم الإجرام باعتبارها تكرار وقوع الفعل الإجرامي، مع تطابق في الأسلوب المعتمد لتنفيذ الجريمة، سواء أكان ذلك في فترة زمنية واحدة، أو في فترات زمنية متفرقة في منطقة جغرافية واحدة، أو في مناطق جغرافية متعددة سواء تطابق الأشخاص الفاعلون أو تعددوا.

[5]– د. أحمد عوض بلال، علم الإجرام، ط 1، دار الثقافة العربية، القاهرة 1985.

[6]– د. جلال ثروث، الظاهرة الإجرامية، مؤسسة دار الثقافة الجامعية، الإسكندرية 1982.

**الفقرة الثانية: عناصر الظاهرة الإجرامية وخصائصها**

تتألف الظاهرة الإجرامية من مجموعة من العناصر الأساسية، التي يمكن رصدها على الشكل التالي:

1. تكرار وتعدد وقوع الفعل الإجرامي: يعتبر التعدد والتكرار عنصران أساسيان لاعتبار الظاهرة الإجرامية كذلك، فحادث واحد لا يعتبر ظاهرة إجرامية، إلا بتوفر شرط التعدد.
2. أن ينصب التكرار على نوع معين من الجرائم: ومعناه أن يكون هنالك تطابق كبير في الطريقة التي تنفذ بها الجريمة، ولكي يتحقق هذا النوع من التطابق لا بد من أن يكون هنالك تماثل في وحدة الجريمة، كأن تقعد مرارا، إما على إنسان أو مسكن... هذا بالإضافة إلى تماثل الهدف المراد من الجريمة كأن يكون الهدف قتلا أو اغتصابا...
3. وحدة الأسلوب الإجرامي: معناه أن تكون الطريقة المعتادة في تنفيذ الفعل الإجرامي تشهد نوعا من التطابق والتماثل، وقد اتفق خبراء البحث الجنائي على مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تحديد الأسلوب الإجرامي وهي مكان الحادث والآلات المعتمدة من طرف الجاني، ووقت ارتكاب الجريمة، والهدف من ارتكابها...
4. مكان الارتكاب: ويقصد به مسرح الجريمة الذي يتخذه الجناة مكانا لاقتراف جرائمهم، والتي قد تكون منطقة صناعية أو تجارية... تعرف تواجد الجناة إما كمقيمين أو فقط يترددون عليها.
5. توقيت ارتكاب الجرائم: ترتكب الظاهرة الإجرامية خلال فترة زمنية متلاحقة، بحيث لا يفصل بين جريمة وأخرى إلا فترة زمنية وجيزة، بل من سمات الظاهرة الإجرامية أن يكون الفرق الزمني متقاربا بين الجرائم، وكلما قرب الفاصل الزمني بين الجرائم كانت الظاهرة أخطر.

**– خصائص الظاهرة الإجرامية:**

يعتبر تحديد خصائص الظاهرة الإجرامية ودراستها بشكل علمي، طريقا للقضاء عليها أو على الأقل محاولة الحد منها، فالظاهرة الإجرامية تتسم بمجموعة من الخصائص، من بينها ما يلي:

- **أنها مشروع منظم:**

حيث تقوم الظاهرة الإجرامية على التخطيط والإعداد المسبق، سواء أكان هذا التنظيم بدائيا أو متطورا، إذ يتم قبل مباشرة المشروع الإجرامي توزيع الأدوار المناطة بكل شخص على حدة.

- **أنها مشروع يقوم على توظيف القدرات الخاصة:**

حيث تعتمد الظاهرة الاجتماعية على توظيف القدرات الشخصية للجناة كالبراعة والذكاء والخبرة، والمهنية العالية... وبالتالي فتنفيذ الجرائم بناء على استغلال هذه القدرات غالبا ما يخلف استغرابا لدى رجال الشرطة، نظرا لاستعانة الجناة بشخص خبير في تفكيك السيارات، أو شخص لديه إلمام كبير بكل ما هو تكنولوجي من أجل السطو على الأبناك...

- **أنها مشروع إجرامي احترافي:**

تقوم الظاهرة الإجرامية على أساس احتراف جاني أو عدد من الجناة، وبالتالي القيام بنوع من الجرائم كالسطو على البنوك وسرقة السيارات...

- **الظهور المباغت:**

تتسم الظاهرة الإجرامية بكونها ظاهرة تبرز بشكل مباغت وفجائي.

- **الوضوح:**

يعني بأن الظاهرة الإجرامية يمكن تمييزها من قبل الناس العامة ورجال الشر بكل سهولة، ومن دون أدنى عناء.

- **تحديد الهدف:**

من المعلوم أن لكل فعل إجرامي، أو ظاهرة اجتماعية هدف معين، فقد يكون منها سرقة السيارات، أو السطو على الأبناك...

- **الخطورة الإجرامية:**

تتجلى خطورة الظاهرة الإجرامية في كونها تشكل خطرا على المجتمع أكثر من الجريمة العادية، لأن الأولى تعمل على زعزعة استقرار وأمن الدولة، وتشكل تهديدا سافر لسيادتها.

- **القابلية للانتشار والامتداد الجغرافي:**

تتصف الظاهرة الإجرامية بصفة خطيرة تتمثل في قابليتها للانتشار والامتداد الجغرافي، فقد تتحول من ظاهرة إجرامية محلية يسهل التحكم فيها إلى ظاهرة إجرامية دولية يصعب السيطرة عليها، كما هو الحال في ظاهرة الإرهاب الدولي[7].

## المطلب الثاني: التفكك الاجتماعي

على الرغم من حداثة علم الإجرام فقد تعددت الأبحاث حول أسباب الظاهرة الإجرامية لاسيما منذ مطلع القرن العشرين . ومنذ بدا البحث في أسباب الجريمة, ينحو منحى علميا توالت النظريات التي تحاول تفسير السلوك الإجرامي ولم يتفق الباحثون على كلمة واحدة في هذا المجال بل تفرقت بهم السبل وتطرف بعضهم اشد التطرف[8].

وعموما يمكن إرجاع الدراسات المتشعبة إلى نظريات ثلاثة : النظريات الفردية التي تنسب الجريمة إلى عوامل فردية فحسب وتنكر لكل تأثير للعوامل الاجتماعية, وترجع النظريات الاجتماعية أسباب الظاهرة الإجرامية إلى العوامل الاجتماعية وحدها. تتوسطها النظريات المختلطة التي تجمع بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية البيئية في تفسير الظاهرة الإجرامية.

سنقتصر على النظرية الاجتماعية المفسرة لسلوك الإجرامي وسنركز على نظرية التفكك الاجتماعي .

### الفقرة الأولى : مفهوم التفكك الاجتماعي :

يشير التفكك الاجتماعي إلى التصدع الذي يطرأ على العلاقات الاجتماعية أو البناء الاجتماعي أو وحدات النسق الاجتماعية من قصور أو خلل في أدائه لوظائفه الأساسية وهي تحقيق الاستمرارية و الاستقرار[9]، كما يشير المصطلح أيضا إلى انهيار الضوابط الاجتماعية أو إلى الانحراف عن المعايير والقيم السائدة في المجتمع

---

[7]– الأستاذ عبد الواحد إمام مرسي، الظاهرة الإجرامية –أساليب الرصد والمواجهة–، منشور في مجلة الأمن والقانون، العدد 1 سنة 2003، دبي الإمارات العربية المتحدة...

[8]- خالد العثماني: دروس مختصرة في علم الإجرام الطبعة الأولى 2013 ص 31.

[9]– بسام محمد ابو عليان : الانحراف الاجتماعي والجريمة الطبعة الأولى ص 18

والمقررة لسلوك إفراده. كما أشارت المدرسة الايكولوجية أن التفكك الاجتماعية ينشا عندما يتعرض المجتمع لتغيير اجتماعي سريع وحاد فيؤدي إلى انهيار النظام القيمي في المجتمع.

على تعدد تعاريف التفكك الاجتماعي باعتباره مصطلح حديث النشأة حيث كان يطلق عليه الباثولوجيا ولا يعبر هذا المفهوم عن أي تغيير جوهري في المشكلات الاجتماعية التي يتطلب تحليلها. وذلك لان ما كان يعد شواهد على الباثولوجيا أصبح مؤشر على التفكك الاجتماعي فالطلاق والهجرة يعتبران مؤشرات على تفكك الآسرة . إضافة إلى أن ميرتون حدد مصادر التفكك الاجتماعي وهي :

- ✓ صراع المصالح والقيم : يرتبط بجماعتين كل واحدة منها تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالحها.
- ✓ صراع المكانة والالتزامات الدور: يرتبط بالتغيير التطوري، وتطرأ لتباين مكانة الأفراد داخل المجتمع الواحد، يحدث له صراع بين الأدوار بسبب غموض الدور فينتج عن هذا الصراع فشل في أداء الدور وبالتالي يظهر التفكك الاجتماعي.
- ✓ القصور في عملية التنشئة الاجتماعية : التنشئة الاجتماعية هي عملية يكتسب منها الأفراد الاتجاهات والقيم التي تتوافق مع أدائهم لأدوارهم الاجتماعية ويترتب على القصور في عملية التنشئة الاجتماعية تفكك اجتماعي ناتج عن وضوح للتوقعات المتبادلة بين الأفراد في المجتمع، بسبب الصراع القيمي، والصراع بين السلوك الجديد والسلوك القديم للأدوار.
- ✓ قصور قنوات الاتصال الجماعي : يظهر التفكك الاجتماعي بسبب قصور أو خلل في أداء الأفراد لوظائفهم داخل التنظيم الاجتماعي حتى ولم يكن هناك صراع بين المصالح أو القيم .

ويفرق ميرتون بين مفهوم التفكك الاجتماعي وبين مفهوم اللاتنظيم حيث يرى أن نسق العلاقات في اللاتنظيم لم يتشكل بينما في حالة التفكك فالعلاقات الاجتماعية قائمة بالفعل والخلل يصيب تلك العلاقات الموجودة .

ويقصد ميرتون بالوهن التنظيمي فشل الأفراد في تحقيق التوقعات الاجتماعية للأدوار التي يحددها المجتمع لأفراده، فيحصل صراع بين ما يقوم به الفرد من سلوك يومي وبين توقعات المجتمع. وعادة ما يحدث الوهن التنظيمي بسبب التغيير الاجتماعي المفاجئ فيحدث عدم توازن أو عدم انسجام بين أجزاء النظام الاجتماعي العام في المجتمع. أي عدم توازن في وظائف النظم الاجتماعية كجزاء للنظام الاجتماعي العام.

و ينتج عدم التوازن من فشل الأفراد في أدوارهم، ويحث فشل خلال ثلاث طرق هي: فشل معياري، فشل ثقافي، الشعور بالإحباط.

وبالتالي نرجع المشكلة الاجتماعية المتضمنة في التفكك الاجتماعي إلى إخفاق النسق في أن يجعل التنظيم الاجتماعي للمراكز ملتحما ومتماسكا مع الأدوار المتوقعة، أي عدم قدرة النسق على القيام بمتطلباته الوظيفية بطريقة فعالة[10].

**الفقرة الثانية نظرية التفكك الاجتماعي :**

نشأة هذه النظرية على أيدي علماء الاجتماع الأمريكيين . فهم يذهبون إلى البحث في الجريمة كظاهرة اجتماعية شانها شان بقية الظواهر التي تؤثر في المحيط الاجتماعي لتبرز على ارض الواقع، وسنتولى عرض أهم نظرية على الشكل الآتي:

**أولا: مضمون النظرية :**

يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي" تورسن سيلين "رائد هذه النظرية التي استوحاها من واقع المجتمع الأمريكي وما يتميز به من ظروف خاصة. يعتبر مفهوم التفكك الاجتماعي في هذه النظرية مفهوم واسع يحتوي على اثر أو شرخ أو اضطراب في البناء الاجتماعي. فجميع الظواهر الثقافية كانت أو اجتماعية أو انهيار الجماعات خلقيا أو أدبيا و انحسار وظائفها الأساسية أو سوء أدائها كلها عوامل تساعد على السلوك الإجرامي. يقيم سيلين هذه النظرية على أساس المقارنة بين المجتمعات المختلفة من ناحية، وبين مراحل حياة الفرد داخل المجتمع من ناحية أخرى. فيقرر أن التفكك الاجتماعي خاصية من خصائص المجتمعات المتحضرة بخلاف المجتمعات البدائية أو الريفية.

إذ تتميز المجتمعات البدائية بالانتظام و الانسجام في ظروفها ومطالب أفرادها وأهدافهم . ويعيشون على نفس التقاليد والعادات وعلاقتهم تطبعها المودة والتضامن. فالفرد يشعر بالأمن والطمأنينة ولا يجد في نفسه ما يدفعه ما قد يدفعه لسلوك الجريمة.

[10]- هند الميزر :مشكلات اجتماعية الطبعة الأولى ص 13.

أما المجتمعات المتحضرة فعلى العكس من ذلك وتتميز بعدم الانسجام نظرا لاتساع نطاقها وتعدد الجماعات المتباينة فيها مما يؤدي إلى تضارب المصالح خصوصا بين الفقراء والأغنياء، وبين المتعلمين والجاهلين والمتدينين والفاسقين.

ففي هذه المجتمعات يتذبذب الأطفال أثناء التنشئة الاجتماعية بين أشكال مختلفة من السلوك حتى داخل البيت الواحد, حيث يعيش الطفل ذلك التناقض الحاصل بين الأب والأم، فقد تكون الأم متدينة و الأب فاسقا أو العكس, فيصبح الطفل متأثرا بأنواع مختلفة من المشاعر تتجاذبه ليس فقط داخل الأسرة بل أيضا في المدرسة، أو في الحي، أو أثناء العمل وبصحبة الأصدقاء..... فهو يحاول التكيف مع كل الجماعات ويعمل على التجاوب معها، وهذا التجاوب يولد صراعا يؤدي إلى السلوك الإجرامي نتيجة الاستجابة لإحدى الجماعات.

**ثانيا :تقييم النظرية**

على الرغم من المزايا التي اتسمت بها النظرية حيث كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا وأثرها الايجابي في التخفيف من ظاهرة الإجرام إلا أنها لم تسلم بدورها من الانتقادات.

موضع النقد هذه النظرية أنها قصرت عوامل الإجرام على عامل التفكك الاجتماعي وحده، وهو قول لا يمكن التسليم به حيث أن هناك عدة عوامل تتفاعل إلى جانب التفكك الاجتماعي في توجيه السلوك الإجرامي للفرد[11].

[11]- محمد شلال حبيب : مرجع سابق ص 129.

## المبحث الثاني: علاقة التفكك الاجتماعي بالظاهرة الإجرامية

تعتبر العوامل الاجتماعية مجموع الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره ،فهي مجموع العلاقات التي تنشا بين الشخص وبين فئات معين من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقا سواء كانوا فراج أسرته أو مدرسته أو مجتمعه ، وأول من استخدمها كمصطلح عالم الاجتماع اميل دوركهايم حين فسر الضبط الاجتماعي

### المطلب الأول: العوامل العامة وآثارها على الظاهرة الإجرامية

العوامل العامة هي تلك العوامل الخارجية التي لها لا علاقة بالمحيط الخارجي وهي لا تقل أهمية من حيث التأثير حيث توجه وتؤثر على إيجابا آو سلبا على الفرد،وتتمثل في الدين والتقاليد والعادات بم مرورا بالبطالة والهجرة.

#### الفقرة الأولى: تأثير الدين والعادات على الظاهرة الإجرامية

**أولا: الدين**

إن الدين Religion: هو مجموعة من المعتقدات التي تستمد قوتها من مصدر غيبي وتتصل بفكرة الألوهية وصفات الإله وكيفية عبادته وكذلك القواعد التي تنظم سلوك الفرد تجاه المجتمع[12].

فالدين قد يلعب دورا كبيرا في التقليص من الجريمة لأنه يدعو إلى ضرورة التمسك بالقيم والمثل السامية التي منها التعاون والإيخاء والاحترام وحب الخير للآخرين مما يحول بين الإنسان والخطيئة (الجريمة). وهكذا يظهر الذين في صورة مضاد حيوي أي المانع من تحريك عوامل الإجرام وكذلك فالدين يدعو ويأمر بمغالبة الشهوات وتهذيب الغريزة مما يؤدي بالأفراد إلى عدم الميول إلى ارتكاب الجريمة. ولكن من ناحية أخرى قد يلعب الدين دورا في تصاعد الجريمة وبالتالي فإنه يكون بمثابة "المحرك" لارتكاب الجريمة وذلك في حالتين هما: الحالة الأولى هي عندما يكون الفهم الخاطئ للدين بالنسبة للفرد أو الجماعة مما يؤدي به إلى الانزلاق في ارتكاب الجريمة كالاعتقاد الخاطئ بأن الدين الإسلامي يسمح بضرب زوجته أو سلب الأموال المملوكة لمعتنقي الديانات الأخرى أو قتل غير

[12]- الدكتور محمود نجيب حسيني ص 153.

المسلمين. والحالة الثانية هي عند وجود تعارض بين أحكام الدين وأحكام القانون الجنائي (كتعدد الزوجات محرم في بعض الدول ولكنه مباح في الإسلام).

**ثانيا: العادات والتقاليد**

هي أنماط سلوكية موروثة ذات طابع اجتماعي وتخص بعناية واحترام إلى حد القداسة وتلعب دورا في تكوين قناعة الفرد والجماعة وتوجيهها[13]. وما يميز هذه العادات والتقاليد هي أنها تتميز بالخصوصية بحسب المناطق فهي تلعب دورا كبيرا في التقليص من الجريمة عندما تكون محمولة بمزايا إيجابية كنشر ثقافة الإيخاء والمسامحة، ونبذ العنف والخلاف.

وهذا ما يؤثر لا محالة في التقليص من الجريمة، فهذه العادات تكون راسخة في الضمير. ولكن قد تكون هذه العادات والتقاليد تلعب دورا في تصاعد الجريمة وذلك عندما تكون هذه العادات تدعو إلى بعض العادات السيئة كأفعال السحر والشعوذة. وهذا ما يؤدي بنا إلى ارتكاب جرائم ينص القانون الجنائي على معاقبته.

**الفقرة الثانية: تأثير البطالة على الظاهرة الإجرامية**

مفهوم البطالة Chômage، وهي توقف أو قعود الشخص عن العمل مما يضيع عليه فرصة اقتناص مورد للرزق أو يضيع عليه وسيلة مشروعة لإشباع احتياجاته الأساسية (الأكل- الشرب- السكن...).

وعادة ما ترجع البطالة إلى اختلال في التوازن بين عرض اليد العاملة والطلب عليها، أي حين يكون المعروض منها أكثر من المطلوب.

ولعل أكثر ما ساعد على تضخيم البطالة في الوقت الحاضر هو التوسع التكنولوجي في استخدام الآلة والأجهزة الحديثة التي توفر عددا كبيرا من اليد العاملة البشرية[14].

ويجب التمييز بين البطالة التي تكون لدواعي صحية أو عضوية كالمرض الذي لا يستطيع أن يعمل بسبب عجزه أو مرضه وبين الشخص السليم الذي لديه رغبة أن يشتغل لكن يجد الأبواب مغلقة من أجل العمل. علماء الإجرام يرون أنه في الحالة الأولى لا يكون لها تأثير قوي على الظاهرة الإجرامية، وغالبا ما تكون البطالة لها تأثير

[13]- الدكتور أحمد قيلش، في كتاب علم الإجرام والعقاب ص 92.

[14]- راجع حول الموضوع د. يسر أنور علي ص 276.

بالنسبة للرجال على جرائم الأموال (كالسرقة – النصب...) من أجل سد حاجياته. أما خيانة الأمانة لا تتصور فيها لأن هذه الجريمة غالبا ما تكون في عقود الشغل.

وبالنسبة للنساء تبرز الجرائم الماسة بالآداب (كالفساد).

كما أكدت بعض الدراسات الأمريكية على أنه كلما ارتفع معدل البطالة بنسبة 1% كلما ارتفعت جريمة الانتحار بنسبة 41% وازدياد معدل الإصابة بالأمراض العقلية 3.4% وارتفاع معدل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بنسبة 4% وازدياد معدل جرائم القتل بنسبة 5.7%.

**الفقرة الثالثة: تأثير الهجرة على الظاهرة الإجرامية**

مفهوم الهجرة هو انتقال الشخص من مكان إلى مكان آخر وتختلف الهجرة فهناك ما يسمى بالهجرة الداخلية وهناك الهجرة الخارجية، وهذه الأخيرة هي موضوع دراستنا. فالهجرة الخارجية هي انتقال الشخص من دولة الأم إلى دولة أخرى (المستقبلة) وأسبابها متعددة إما لسبب اقتصادي كانعدام فرص الشغل في الدولة الأم أو انخفاض الأجور أو سبب سياسي كاندلاع الحروب أو الثورات في الدولة الأم وغيرها من الأسباب.

لقد وصل التعداد العام للهجرة في 2013 إلى 247 مليون نسمة، ولاحظ علماء الإجرام أنه في الدول التي تستقبل المهاجرين ترتفع ظاهرة الإجرام مقارنة مع الدول التي لا تستقبل أو تستقبل فئة قليلة من المهاجرين لأنه غالبا ما يكون وراء ارتكاب هذه الجرائم مهاجرين[15]

فالهجرة الخارجية تؤثر على الظاهرة الإجرامية كما ونوعا.

فمن حيث الكم يرتفع معدل الجريمة نظرا لما يعيشوه المهاجرين من إقصاء وعزلة وعنصرية Racisme وكذلك نقص فرص الشغل لديهم لأن الأولوية تعطى دائما للأبناء الأصليين، وحتى إذا ما اشتغل المهاجرون فإنهم يحصلون على فرص شغل ذو مستوى متدني.

أما من حيث النوع فإن علماء الإجرام يلاحظون أنه تبرز بعض الجرائم في الدول المستقبلة للمهاجرين ومنها التسول La mendicité والتشرد والسرقة والفساد والجرائم الإرهابية...

[15] – ينبغي التمييز بين المهاجر والأجنبي:
الأجنبي هو الذي ليس له جنسية الدولة.
المهاجر يمكن أن تكون لديه جنسية وهو الذي يعبر من دولة إلى دولة أخرى L'émigrant.

وكذلك الإجرام يختلف من حيث الجيل فالمهاجرون من الجيل الأول[16] مبدئيا لا يرتكبون الجرائم أما المهاجرون من الجيل الثاني فإنهم يرتكبون جرائم نظرا لعدم الاهتمام بهم والتمييز بينهم وبين المواطنين الأصليين Discriminant مما يتحولون إلى طعم سهل للانزلاق والانحراف لارتكاب الجريمة.

## المطلب الثاني: العوامل الخاصة وتأثرها على الظاهرة الإجرامية

نقصد بالعوامل الخاصة، مجموعة من الظروف التي تحيط بالفرد وتأثر في سلوكه، فمثلا إن ترعرع في وسط سليم وبيئته سليمة فهذا ينتج لنا شخصا سويا، أما إذا ترعرع في وسط مضطرب وفي مجتمع يعاني من التفكك فهذا يؤثر عليه مما يسبب في تكوين مجموعة من السلوكات المنحرفة التي قد تؤدي إلى ارتكاب الجريمة.

فالبيئة في نهاية المطاف هي منظومة متكاملة من القيم والعادات والسلوكات والممارسات التي تطبع سلوك الإنسان وتصرفاته[17]، ابتداء من الطفولة إلى البلوغ.

وهذه العوامل هي العوامل القريبة من الشخص والتي تؤطر شخصيته وسلوكه ابتداء من العائلة والتي تساهم بشكل كبير في توجيه سلوك الفرد ثم الجو التعلمي حيث يتم صقل مواهبه وخبراته.

### الفقرة الأولى: الوسط العائلي

العائلة هي مجموعة من الأفراد المرتبطين مباشرة بصلات القرابة ويتولى أعضاؤها البالغون مسؤوليات تربية الأطفال[18].

هي أيضا الفضاء الأول الذي يلتمس فيه هذا الطفل الطريق ويفهم معنى الحياة من خلال ما يتعلمه من الأم والأب خاصة والإخوة. فالطفل يكون سويا إذا كانت الأسرة سوية وتوفرت له ظروف تنشئة سوية فإذا اختل نظام العائلة فمباشرة يؤثر على الفرد سواء الأطفال أو الزوجة أو الزوجة ومن بين هذه الاختلالات التفكك الأسري أو العنف أو فساد سلوك الوالدين.

---

[16]– الفرق بين مهاجر الجيل الأول ومهاجر الجيل الثاني.

مهاجر الجيل الأول: هم الأشخاص الذين انتقلوا من دولتهم الأم على الدولة المستقبلة.

مهاجر الجيل الثاني: هم الأشخاص الذين ولدوا في الدولة المستقبلة.

[17]– أحمد قيلش، علم الإجرام والعقاب، فضاء آدم للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2016-2017.

[18]– أنتوني غندنز، ترجمة وتقديم الدكتور فاير الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة ص 254.

**أولا: التفكك الأسري**

نقصد بالتفكك الأسري إما الطلاق أو غياب أحد الوالدين، فالطلاق أصبح من الظواهر الشائعة والمتزايدة في عصرنا الحالي ونعني بالطلاق إنهاء العلاقة الزوجية، أما بالنسبة لغياب أحد إما بسبب الوفاة أو الإهمال، فإذا غاب أحدهما ضعفت الطاقة ويصبح الحِمل على واحد ويتولد ضعف وخلل في التربية.

إذا التربية السليمة قائمة على ثلاث دعائم أساسية هي: غرس فضيلة الخوف منم الله منذ الصغر، وجود الأم باعتبارها العنصر الأساسي في التوجيه المستمدة قوتها من وجود الأب وسلطته[19].

عند غياب الوالدين فيصبح ضحية سهلة للجنوح والانحراف فتعطل آلة التوجيه ويغيب دفئ العائلة ويتمرد الأطفال على سلطة الأسرة وقد يجدون أنفسهم ضحايا براثين الجريمة مما يؤدي إلى تفاقم أوضاعهم النفسية إلى جانب ما قد يلقونه من احتقار من الآخرين[20].

كذلك عند تفكك الأسرة هذا يؤثر على زوجة عند غياب من يعينها ويعين أطفالها مما يؤدي بها الأمر البحث عن لقمة العيش بوسائل غير مشروعة كالفساد وأي انحراف في سلوكها يؤثر على المجتمع.

فقد أثبتت الإحصاءات الفرنسية أن (40%) من المجرمين العاديين، وأن (75%) من المجرمين العائدين ينتمون إلى أسر مفككة، وأثبتت دراسة قام بها الباحثون الألمان أن معظم الأحداث الجانحين ينتمون إلى أسر مفككة، وفي الولايات المتحدة دلت الإحصاءات أن (67%) من المجرمين ينتمون إلى أسر مفككة[21].

أما التفكك المعنوي للأسرة فقد أكدت الإحصاءات في مصر في أحد الدراسات تبين أن (61.5%) من الأحداث الجانحين كانت علاقتهم مع آبائهم سيئة وأن (65%) منهم كان الخلاف يسودهم في العلاقة بينهم وبين والديهم[22].

---

[19]- الدكتور محمد شلال الحبيب، أصول علم الإجرام ص 222.

[20]- أحمد محمد خليفة، أصول الإجرام الاجتماعي، القاهرة 1955 ص 148.

[21]- مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، نوري سعدون عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، العدد الأول، 2011، ص 132.

[22]- المرجع السابق ص 132.

**ثانيا: فساد سلوك العائلة**

للأسرة دور كبير في توجيه سلوك الطفل لذا فإن الأساس المعول للأسرة دور كبير في توجيه الصغير وتربيته يتمثل في قيادة الأسرة ونعني بها الوالدين فإذا كانوا صالحين ملتزمين بما أمر الله فإن أبنائهما غالبا ما يكونوا متمسكين بسلوكهم ملتزمين بمنهجهم ولهذه الحقيقة فإن السلوك الإنساني يتناسب في اتجاهه كليا مع السلوك السائد في الأسرة، إذ غالبا ما يصطبغ الصغير بصبغة أسرته[23].

أما إذا كانوا أو أحدهما منحرفا فإن الابن ينزلق غالبا في أوحال الإجرام والانحراف الخلقي مقيد بأبويه أو بأحدهما، دون أن يساوره الشعور بالإثم[24].

وإذا وجد الطفل في بيئة عائلية جانحة يشيع فيها السلوك الجانح والجريمة وعدم احترام القوانين فهو في هذه الحالة لا يجد من يعصمه عن الخطأ وعن التقليد بما يحيطه به فهذا يؤدي به إلى تعلم السلوك الجانح بكل يسر وسهولة داخل جدران بيته.

والتربية الخاطئة تعتبر الحجر الأساس في تكوين الشخصية المنحرفة، كما أنها من أهم العوامل المؤدية للإجرام.[25].

ومن مظاهر هذا السلوك المنحرف استغلال الأبناء في التسول أو دفعهم إلى السرقة أو تسخرهم في نقل المخدرات أو تقليد الأطفال لبعض سلوكات الآباء كتعاطي المخدرات أو استعمال العنف.

**ثالثا: العنف والنزاعات العائلية**

يمكن تعريف العنف هو ذلك الإيذاء الجسدي الذي يمارسه أحد أعضاء العائلة على الفرد أو الأفراد الآخرين، وهذا الإيذاء غالبا ما يستهدف فئة الأطفال أو العنف الذي يمارسه الزوج على زوجته.

وفي بريطانيا على سبيل المثال فإن واحدة من كل أربعة جرائم قتل يرتكبها أفراد العائلة ضد آخر داخل البيت.

---

[23]– دكتور محمد شلال الحبيب، أصول علم الإجرام ص 221.

[24]– عمر السعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، القاهرة 1994، الطبعة الأولى ص 203.

[25]– د. يحيى خير الله عودة، البيئة والسلوك الإجرامي، مجلة الآداب العدد 107، ص 403.

فعندما نكون في وسط مليء بالمشاحنات والمشاجرات فهذا يؤثر على الأطفال ويثير فيهم الفزع والرهبة ويفتقدون إلى الرعاية وحنان الوالدين بل إن استمرار النزاع والشقاق يجعل الأبناء يعيشون في حيرة وقلق دائمين ويحسون بالضياع والتشرد ولو داخل الأسرة مما يؤدي بهم إلى التمرد وبالتالي الوقوع في الانحراف والجنوح[26].

**الفقرة الثانية: الوسط التعليمي**

تعتبر المدرسة هي البيئة الخارجية الأولى التي تصقل شخصية الطفل وتهذيبها خصوصا وأنها ليست فقط وسط تعليمي وإنما وسطا لتواصل بين التلاميذ، سيما أنهم يختلفون حسب البيئة والوسط الذي أنشئوا فيه، فمنهم من يعيش باستقرار ومنهم من يعاني من اضطرابات عائلية كسوء المعاملة أو فقدان أحد ولديه فالهدف الرئيسي من المؤسسات التعلمية هو التواصل مع التلاميذ والأساتذة دون تراكم سلوكات منحرفة والقضاء عليها لكن إذا كانت المدرسة تعاني من اختلالات فمن الصعب الوصول لتلك الأهداف. ومن بين هذه الاختلالات:

**أولا: القدوة السيئة**

فكما كان تقليد الأبناء للآباء متسما بخطورة كذلك تقليد التلميذ للمدرس يعد خطرا إذا كان المدرس يعاني من اضطرابات نفسية أو سلوكات منحرفة أو يستعمل العنف ضد التلاميذ فهذا يؤثر سلبا على الطفل بما يتمتعون به من مكان في قلوب طلباتهم، وينظرون إليهم كقدوة لاسيما في المراحل الأولى التي غالبا ما يحرص الطفل على تقليد مدرسة خصوصا وأنهم لا زالوا في طور اكتساب المهارات والتشبع بالقيم لذلك أوجب اختيار هؤلاء المدرسين اختيارا دقيقا قائم على مراعاة خلقهم قبل علمهم لأن الأخلاق غالبا ما تثمر العلم والعلماء.

**ثانيا: الرفقة السيئة**

وجود الشخص بين جماعة من الأصدقاء يحدث تأثيرا متبادلا، لكل منهم يؤثر في تكوين شخصية الآخر بدرجات متفاوتة حسب مقدرة كل منهم في الإقناع والقوة[27].

وهذا لا يعني أن كل احتكاك برفقاء السوء يؤدي إلى انحراف السلوك إلا إذا كان بينهما اتفاق سابق في الميول الانحرافية ولا يندمج الشخص في جماعة منحرفة إلا إذا كان له استعداد طبيعي وميل فطري.

---

[26]– أحمد قيلش، علم الإجرام والعقاب، قضاء آدم للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ص 97.

[27]– م. د يحيى خير الله عودة، البيئة والسلوك الإجرامي، دراسة نظرية في الأنتربولوجيا التطبيقية، مجلة الأدب العدد 107 ص 41.

ومن هنا كانت أهمية جماعة الأصدقاء فإذا سادت الجماعة مثل عليا ومبادئ قوية، تأثر بها الأعضاء وتساوت غرائزهم واتجهوا بها نحو مجالات التفوق العلمي والرياضي والفني، أما إذا كانت جماعة الأصدقاء تمارس نشاطا غير مشروع، فإن انضمام الشخص لهم يترتب عليه تأثره بها وانحدار معهم في الجريمة[28].

**ثالثا: القصور الإداري**

إلى جانب القدوة السيئة هناك أيضا الاختلالات التي قد تصيب الإدارة فالمدرسة تكون تحت رقابة الإدارة التي تقوم بوظيفتين أساسيتين، تسير الأطر التربوية مراقبة التلاميذ وضمان انضباطهم وحسن خلقهم لذلك على المؤسسات التعليمية تقديم الرعاية المناسبة للأطفال والوقوف عند بعض السلوكيات المنحرفة حتى لا تشيع وتذيع.

فنظام المدرسة أيضا يمكن أن يشكل عاملا من العوامل المؤثرة في الانحراف كأن يمنع النظام المدرسي دخول المدرسة بالنسبة للمتأخرين أو طرده دون الاتصال بوالديه. أو الطريقة التي تسمح بها النظام المدرسي أن يعبروا عن حاجتهم تؤثر بصورة بالغة في شخصية الناشئين وفي أسلوبهم. فتجد العصابات موردا طيبا لها من بين التلاميذ الذين فشلت النظم التربوية من ضمهم إلى الجماعات المدرسية.

[28]- المرجع السابق، ص 411.

## خاتمة:

بعدما وقفنا ومن خلال ما سبق على آثار التفكك الاجتماعي على الظاهرة الجرمية فإنه وبالعكس من ذلك لابد للإشارة أن للجريمة أيضا آثار على الفرد والمجتمع، فكما يؤدي التفكك المجتمعي إلى تفاقم وارتفاع الجرائم بمختلف تلاوينها فإن للجريمة عليه من جهة أخرى أثر، فيتأثر الجاني بفعله الجرمي حيث يقصى من المجتمع سواء في فترة العقوبة أو بعدها، وتظل الصفة الإجرامية لصيقة به، مما يخلق له ولعائلته أزمة في المجتمع.

ويتأثر الضحية بالفعل الجرمي نفسيا وماديا مما يجعله عضوا غير فعال في المجتمع، وتنكسر ثقته في المجتمع، وبهذا تخلق الجريمة مجتمعا ممزق الأطراف مضطربا ولا يحقق التكامل بين عناصره.

وتنصرف آثار الجريمة إلى مستويات أخرى وتمس أبعادا كثيرة في المجتمع، فبالإضافة إلى التكاليف الباهظة التي تنفقها الدولة في بناء المؤسسات العقابية وإقامة النزلاء بها، ونفقات الأجهزة والمختبرات، للجريمة تكلفة أخرى أكثر خطورة على المجتمع، فالاعتمادات المالية الضخمة التي يتم رصدها لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها يكون على حساب خدمات أخرى (التعلم، الصحة،).

فالجريمة في مختلف الدول تشكل عبئا اقتصاديا ضخما، بالإضافة إلى الجوانب والأعباء المتعددة لتكلفتها على المستوى البشري والاجتماعي والأمني.

ومن المعلوم كدلك أن الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يمكن بأي حال من الأحوال القضاء عليها أو منحها بالرغم من كل الجهود المبذولة، بل إنها في تزايد مضطرد وأشد خطورة وتطور وبالتالي أثارها على الفرد والمجتمع أكثر حدة.

ومنه تتجه الدول في محاولات مستمرة لإيجاد أساليب ناجحة للسيطرة عليها، حيث تحاول التدخل قبل وقوع الجريمة وخصوصا بالنسبة للفئات الهشة المرأة والطفل سواء كانوا ضحايا للعنف أو في وضعية صعبة، او في وضعية مخالقة للقانون أو وضعية إهمال وذلك من أجل تقديم الدعم النفسي والقانوني لهم، وحمايتهم من كافة مظاهر العنف والقهر الاجتماعي الذي سيكون لا محالة سببا في إجرامهم مستقبلا، ولقد انخرط المغرب في هاته الإستراتيجية الدولية واستند في ذلك إلى مرجعيات:

- دينية في مجال حقوق الإنسان، فالدين الإسلامي كرم الإنسان عن باقي المخلوقات وسوى بين جنسهم مصداقا لقوله تعالى ﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾.
- ومرجعيات دولية في مجال حقوق الإنسان.

- مرجعيات وطنية خاصة بحقوق المرأة والطفل: ومنها الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالمرأة والطفل.

مما ترتب عنه التزامات على كافة القطاعات الوطنية ومنها وزارة العدل، حيث تم إحداث خلايا التكفل بالنساء والأطفال مع وضع خطة للارتقاء بالعمل القضائي في هذا المجالمن خلال

- تحسين أداء الخلايا.
- تعزيز قدرات وآليات تدخل خلايا التكفل.
- تعزيز تكامل مهام المتدخلين الرئيسيين.
- تجهيز وتخصيص فضاءات خاصة لاستقبال النساء والأطفال.
- إعداد دليل عملي للمعايير النموذجية للتكفل بهذه الفئات.
- إعداد دليل عملي للمعايير النموذجية للتكفل بهذه الفئات وذلك من أجلي:
  - ✓ التكفل بالنساء ضحايا العنف.
  - ✓ التكفل بالطفل الطفل الضحية، الطفل في وضعية صعبة، الطفل في وضعية مخالفة للقانون، الطفل في وضعية إهمال.

وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الجانب إلا أنه لابد من الحث على مضاعفتها لتحقيق نتائج أفضل وخير ما نؤكد به مواصلة الجهود مقتطف من رسالة ملكية سامية موجهة إلى الدورة العاشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل 2008:

**".... وبالرغم مما حققته بلادنا من تقدم مهم في المجالات المرتبطة بحماية الطفل والنهوض بأوضاعه كالتربية والتعلم والوقاية والحماية والتحسيس بمخاطر العنف والاستغلال وسوء المعاملة فإننا نعتبر أن بلوغ ما نتوخاه بطفولتنا وأجيالنا الصاعدة من تنشئة سليمة وكرامة مصونة وتأهيل لرفع تحديات عصرهم يحتم على الجميع مضاعفة الجهود على كافة المستويات مؤمنين بقدرتنا على تجاوز كل المعيقات ومعربين عن وفائنا بالتزاماتنا الدولية...".**

مقتطف من الرسالة الملكية السامية الموصية إلى الدورة العاشرة للمؤتمر

الوطني لحقوق الطفل، 25 مايو 2004.

## لائحة المراجع:


- أحمد عوض بلال، علم الإجرام، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة 1985.
- أحمد قيلش، علم الإجرام والعقاب، فضاء آدم للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2016-2017.
- أحمد محمد خليفة، أصول الإجرام الاجتماعي، القاهرة 1955.
- أنتوني غندنز، ترجمة وتقديم الدكتور فاير الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة.
- بسام محمد ابو عليان : الانحراف الاجتماعي والجريمة الطبعة الأولى.
- جلال ثروث، الظاهرة الإجرامية، مؤسسة دار الثقافة الجامعية، الإسكندرية 1982.
- خالد العثماني: دروس مختصرة في علم الإجرام الطبعة الأولى 2013.
- عبد الواحد إمام مرسي، الظاهرة الإجرامية –أساليب الرصد والمواجهة–، منشور في مجلة الأمن والقانون، العدد 1 ، دبي الإمارات العربية المتحدة، سنة 2003.
- عمر السعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994.
- فتيحة عبد الغني، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية عمان، 2001.
- مازن بشير، مبادئ علم الإجرام، دار الكتب والوثائق بغداد، 2009.
- محمد شلال الحبيب، أصول علم الإجرام، الطبعة الأولى.
- محمود نجيب حسيني،
- نوري سعدون عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، منشور بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2011.
- هند الميزر :مشكلات اجتماعية الطبعة الأولى.
- يحي خير الله عودة، البيئة والسلوك الإجرامي، دراسة نظرية في الأنتربولوجيا التطبيقية، مجلة الأدب العدد 107.

# الفهرس:


مقدمة: .....1
المبحث الأول: الظاهرة الإجرامية والتفكك الاجتماعي .....3
المطلب الأول: ماهية الظاهرة الإجرامية.....3
الفقرة الأولى: تعريف الظاهرة الإجرامية .....3
الفقرة الثانية: عناصر الظاهرة الإجرامية وخصائصها .....4
- خصائص الظاهرة الإجرامية: .....4
المطلب الثاني: التفكك الاجتماعي .....6
الفقرة الأولى : مفهوم التفكك الاجتماعي : .....6
الفقرة الثانية نظرية التفكك الاجتماعي : .....8
أولا: مضمون النظرية : .....8
ثانيا :تقييم النظرية.....9
المبحث الثاني:علاقة التفكك الاجتماعي بالظاهرة الإجرامية .....10
المطلب الأول: العوامل العامة وآثارها على الظاهرة الإجرامية .....10
الفقرة الأولى: تأثير الدين والعادات على الظاهرة الإجرامية .....10
أولا: الدين.....10
ثانيا: العادات والتقاليد .....11
الفقرة الثانية: تأثير البطالة والهجرة على الظاهرة الإجرامية.....11
المطلب الثاني: العوامل الخاصة وتأثرها على الظاهرة الإجرامية.....13
الفقرة الأولى: الوسط العائلي .....13
أولا: التفكك الأسري .....14
ثانيا: فساد سلوك العائلة .....15
ثالثا: العنف والنزاعات العائلية.....15
الفقرة الثانية: الوسط التعليمي.....16
أولا: القدوة السيئة .....16
ثانيا: الرفقة السيئة .....16
ثالثا: القصور الإداري .....17
خاتمة: .....18
لائحة المراجع:.....20
الفهرس: .....21